



## مؤامرة الاجتثاث مستمرة

# الدراجات النارية في مهمة إقصاء من نوع آخر

## اغتيال الحرية

عبد الغني عبدالله الحمادي

> عام كامل مرّ على التوقيع على المبادرة الخليجية التي وقع فيها فرقاء السياسة في اليمن والتي تنازل فيها زعيم المؤتمر الشعبي العام على نصف السلطة، وخرج هو خارجها والتي وصفها بأنها كانت له مغرماً لا مغنماً، ولقد تنازل طواعية حقناً للدماء التي تسببت وتفويت الفرصة لذوي النفوس المريضة من قيادات اللقاء المشترك الذين كادوا يجرون البلاد إلى الهاوية وإلى بحر من الدماء وإثارة الفوضى والقضاء على حزب المؤتمر الشعبي العام حيناً يتوقعوها.. فلقد توج ذلك التوقيع في المملكة العربية السعودية وبرعاية اقليمية ودولية وبإشراف الأمم المتحدة، فما كان من أحزاب المشترك إلا الجري والتسابق السريع للفتك والقضاء على حزب المؤتمر الشعبي العام حيناً بالاقصاء لبعض قياداته من الوظائف الحكومية بغض النظر عن أهمية منصب هذا أو ذلك المهم أنه مؤتمري.

وأحياناً بالاغتيالات التي لاحقت الكثير منهم فقتلت منهم من قتلت ونجا منهم من نجا، وما زال المسلسل التأمري ضد المؤتمر ومروزه وقياداته حتى اليوم.

عام كامل لم نر في بلدنا طريقاً فالمليشيات مازالت تجوب الشوارع ومنها العاصمة، والحقوق المسلوقة من قبل حكومة باسندوة يومياً على مرأى ومسمع الجميع وإضراب الموظفين في مؤسسات الدولة مطالبين بالحقوق والواجبات وأخرها إضراب المعلمين الذي دخل أسبوعه الثالث في ظل صمت شديد ولا مبالاة من قبل الحكومة لمطالبهم.

أين الوعود التي قطعوها على أنفسهم أن اليمن ستنتقل خلال أيام إلى الأفضل؟ فأين الأفضل والمواطن يخاف على بيته ومتمجره بل ويخاف على نفسه من الطلقات الطائشة من قبل المليشيات الضاربة في العاصمة، والتي تجوب الشوارع ليلاً ونهاراً بتحد واضح وصريح للمبادرة الخليجية ووعدها.

أين الأفضل والمواطن يشعر أن الاسعار مازالت في ازدياد؟ أين الأفضل وهو يسمع أن أنبوب النفط يُضرب بأبراج الكهرباء تستهدف.. حتى الصرح الجامعي وبعض المدارس مازالت تحت وطأة جنود الفرقة في حين فشلت اللجنة العسكرية في إخراجهم، وماتزال جامعة صنعاء يحاك حولها المؤامرات والدساتيس لتحويلها تابعة لجامعة الإيمان الفندھارية.

إذاً ماذا بقي بعد عام من التوقيع للخيم وإغلاق الطرقات.. اتركوا لأصحاب المنازل حرية الحركة والتنقل اتركوا أطفالهم يلعبون بحرية في حاراتهم.. لقد اغتيل كل شيء حتى حرية الطفل باسم الدولة المدنية الحديثة.

### ساحة التغيير

الأخطر من كل ذلك أن أعداد الجرائم وسط العاصمة صنعاء تتزايد بتزايد أعداد الدراجات النارية.. وتتعدد الجرائم من حين لآخر دون أي اهتمام يُذكر من القيادات الأمنية سوى إطلاق التصريحات فقط.. وتتعدد جرائم الدراجات النارية بين اغتيالات.. سرقات.. اختطاف حقائق نسائية.. ارتكاب جرائم والهروب.. الخ.

ووفقاً لمراسل موقع (اخبار الساعة) الخميس، الذي قام بزيارة إلى ساحة التغيير، وجد أن نسبة الدراجات النارية العاملة وسط الساحة بالعاصمة - بدون أرقام - تصل إلى ٩٥٪، بينما تصل إلى ٧٥٪ في الشوارع الأخرى.

وأوضح انه من بين كل عشر دراجات إلى اثنتي عشرة دراجة نارية تمر دراجة واحدة فقط مجمرة وعليها الرقم، وأنه برغم إعلانات وزارة الداخلية المتكررة بضبط غير المرقمة، إلا أن مراقبين أقادوا حسب ذات الموقع أن تلك التصريحات مجرد زوابع إعلامية ولم نر على أرض الواقع أي حملة جديده لمطاردتها.

ويذكر الموقع أن مراسله سامي الصوفي تعرض جواله للسرقة من قبل اثنين على دراجة نارية أثناء رده على اتصال تلفاه.. وعندما صرخ محاولاً اقناعهم بأن تلفونه لا يسوى وأنه من النوع الرخيص الثمن وبرغم المسامحة بينه وبينهم إلا أن ادهم أشهر المدسديس عليه.

وتتوالى حوادث الاغتيالات في العاصمة يوماً بعد يوم بدون أي إجراءات أمنية صارمة بحق الدراجات النارية كونها أكثر وسيلة يستخدمها المجرمون لتنفيذ جرائمهم.

وعلى الرغم من تزايد الجرائم إلا أن وزارة الداخلية لم تقم بخطوات جديده لمكافحتها.. مكتفية بالتصريحات فقط.

تقارير صحفية ذكرت أنه منذ بدء الأزمة التي شهدتها بلادنا خلال عام ٢٠١١م انتشر استخدام الدراجات النارية بشكل لافت وغير مسبوق، الأمر الذي ضاعف من الاختناقات المرورية في العاصمة صنعاء ومختلف المدن وساهم بشكل كبير في زيادة ضحايا الحوادث المرورية.. وكشفت إحصاءات مرورية عن مصرع أكثر من ٢٠٠ شخص وإصابة نحو ١١٥٠ آخرين منذ مطلع العام الحالي ٢٠١٢م، نتيجة تعرضهم لصدات ارتكبتها سائقو الدراجات النارية.

وبحسب مصادر أمنية فإن التقديرات تشير إلى أن عدد الدراجات النارية المستخدمة كوسيلة مواصلات داخل البلاد قد ارتفع من نحو ١٠٠ ألف دراجة نهاية ٢٠١٠م، إلى أكثر من ٢٥٠ ألف دراجة في الوقت الراهن.. وتشير ذات المصادر إلى أن عدم وجود إحصائية دقيقة يرجع إلى أن كثيراً من هذه الدراجات النارية دخلت الأراضي اليمنية بواسطة عمليات تهريب، ونسبة كبيرة منها لا تملك بيانات جمركية وتعمل بطريقة مخالفة وغير قانونية.

> تشير جرائم الاغتيالات التي تطال حياة قيادات عسكرية وامنية وسياسية كثيراً من المخاوف في الشارع اليمني وفي الوسط الدبلوماسي الاجنبي وبين مواطني الدول الاجنبية في بلادنا.. خصوصاً وان الطريقة تكاد تكون واحدة ومتشابهة.. كما ان

اختيار الضحايا يكشف عن خبرة ومعرفة دقيقة وإدراك لأهمية المواقع والمناصب الحكومية التي يشغلونها.. ناهيك عن ان معظم من تعرضوا للاغتيال ينتمون للمؤتمر الشعبي العام او من انصاره او حلفائه ممن لهم مواقف قوية ضد الراهبيين والخارجين على الشرعية الدستورية أي المتصددين للانقلابيين واساليب العنف التي اشعلتها الفرقة بعد تمرد قائدها في ٢١ مارس عام ٢٠١١م..

## مراقبون: اغتيال «68» مسؤولاً خلال التسوية يُرجح أن الدوافع سياسية 95% من الدراجات النارية وسط ساحة التغيير بدون أرقام

الاغتيالات التي تستهدف مسؤولين يمينيين في الأمن والجيش، والتي يرجح وقوع «القاعدة» وراءها، في حين لم يصدر التنظيم أي بيان رسمي يعلن مسؤوليته عن معظم هذه العمليات التي بلغت نحو ٦٨ اغتيالاً خلال العام الجاري معظمها بالدراجات النارية.

لكن تجد أن الباحث في الشؤون الأمنية خالد كامل قال لموقع «العربية نت»: منذ مطلع العام الجاري ٢٠١٢م تم رصد ٦٢ عملية اغتيال لضباط عسكريين وأمنيين واستخباراتيين، ارتبط نحو ٣٠٪ من هذه العمليات باستخدام الدراجات النارية.

### الاغتيالات والتكهنات

أما صحيفة «الحياة اللندنية» فقد ذكرت الثلاثاء أن كثرة الاغتيالات في اليمن تفتح باباً واسعاً أمام تكهنات بوجود علاقة بين الاغتيالات وصراع القوى السياسية في البلاد، حيث يحاول كل فريق استثمارها لصالحه والقاء المسؤولية على خصومه السياسيين.. ووقع الاغتيال قبل الأخير في صنعاء الشهر الماضي، حيث لقي ضابط في الأمن مصرعه برصاص مجهولين في حي الحصبه.

وأكد مصدر في وزارة الداخلية أن مسلحاً مجهولاً قام بمحاولة اغتيال ضابط في جهاز الأمن القومي هو محسن حرمان، بالقرب من منزله في حي نقم بجوار حديقة برلين شرق العاصمة صنعاء.

وذكر شهود عيان أن المسلح الذي كان يستقل دراجة نارية أمطر الضابط بوابل من الرصاص وولاد بالفرار.



يظهر وجود تساهل واضح لتنفيذ مزيد من جرائم الاغتيالات

مبينين ان العمليات التي تنفذها القاعدة او انصار الشريعة تتضح بشكل آخر ومن ذلك جريمة استهداف وزير الدفاع وكذلك في الجريمة التي ارتكبت ضد جنود الامن المركزي ..

### آخر الضحايا

الذي ذكر موقع يمن فويس - الاسبوع الماضي ان عدد ضحايا الاغتيالات السياسية والعسكرية التي شهدتها بلادنا العام الجاري بلغت ٦٨ جريمة اغتيال كان آخرها صباح الثلاثاء الماضي والتي اسفرت عن استشهاد نائب مدير الأمن السياسي في محافظة حضرموت العميد أحمد بارامدة، برصاص مجهولين أثناء خروجه من منزله في منطقة الدير، حيث قام مسلحان كانا يستقلان دراجة نارية بإطلاق ابل من الرصاص على العميد أحمد بارامدة أثناء خروجه من منزله متوجهاً إلى مقر عمله في منطقة خلف الملكلا.

المصادر اشارت إلى أن الطلقات النارية أصابت بارامدة في أنحاء متفرقة من جسمه بما فيها منطقة القلب حيث تم إسعافه على إثرها إلى مستشفى السلامة القريب من موقع الحادث إلا أنه فارق الحياة. ويستغرب الموقع الاخباري استمرار عمليات

مصادر أمنية ذكرت لـ«الميثاق» ان اساليب وادوات منفذي جرائم الاغتيالات في العاصمة وبقية المحافظات تظهر ان الجهة التي تقف وراء تلك الاعمال الاجرامية هي واحدة خصوصاً وقد اتخذت طابعاً تصفويماً مرعباً بعد أن تعرض الدكتور محمد عبدالملك المتوكل لمحاولة اغتيال مطلع نوفمبر ٢٠١١م بواسطة دراجة نارية، وتوالت عمليات القتل بعد ذلك بصورة متشابهة جدا بين كل الجرائم، ومن ذلك ان القتلة يوجهون نيران اسلحتهم على الاماكن الخطرة في جسد الضحية حيث تتركز على الرأس والرقم والحنجرة او الصدر جهة القلب وهذا يكشف عن وجود عصابة او فرقة محترفة أعدت لتقوم بتنفيذ جرائم الاغتيالات..

وتضيف: ان عملية اختيار الضحايا وتتبع تحركاتهم ومعرفة مساكنهم تجعل الكثيرين يرجحون ان الدوافع سياسية.. وتأتي في اطار مؤامرة كبيرة للتخلص من كوادر الدولة الشريفة والكفؤة من خلال تنفيذ عملية الاقصاء للكوادر المدنية، والاجتثاث والقتل للكوادر العسكرية والامنية والسياسية ايضا..

وقالت: ان الافتراضات بتورط تنظيم القاعدة في جرائم الاغتيالات غير مستبعدة.. لكن الذي لا يقبله عقل هو ان تكون القاعدة لديها تفاصيل دقيقة عن كل اولئك الشهداء الذين تم اغتيالهم.. وهذا يطرح

اكثر من سؤال ويثير الشبهات حول من لديهم مثل هذه المعلومات عن الضحايا.. ولصحة وخدمة من تنفذ تلك الاغتيالات الاجرامية؟

من جانبهم اعتبر مراقبون سياسيون توقيت تنفيذ جرائم الاغتيالات عبر الدراجات النارية والذي جاء عقب التوقيع على المبادرة الخليجية وأليتها في اطار مسلسل التصفيات بهدف الاستيلاء على السلطة.. وتتسغل الحوار والتسوية السلمية كخدة لتدمير الطرف الآخر، وكل من اعترض طريقهم وافشل مخططهم.. واستغرب المراقبون ان تُرتكب

معظم هذه الجرائم في اطار جغرافي محدود داخل العاصمة صنعاء، وتعجز وزارة الداخلية وكل الاجهزة الامنية عن لاق القبض على شخص واحد من الجناة او حتى متهمين.. سيما وان جرائم الاغتيالات تنفذ في عز النهار وفي اسواق مزدحمة او داخل حارات مكنتة بالسكان..

وقالوا: ان استمرار تنفيذ عمليات الاغتيالات عبر الدراجات النارية في العاصمة يجعل قيادة وزارة الداخلية ليس مقصرة وعاجزة عن حماية دماء الناس فحسب، وانما يجب ان تستجوب وتحاسب.. فما يحدث

## مراقبون: عدم قبض الداخلية على أحد مرتكبي الاغتيالات لا يصدّق

فمنذ ٢ نوفمبر الماضي وحتى اليوم ولم يتم احالة أي متهم بتهم تلك الأسلحة إلى القضاء.. وبهذا الخصوص ضبطت الاجهزة الامنية بمحافظة الحديدة بمدخل مديرية «حيس» شحنة أسلحة فيها أكثر من ٧٠٠٠ سبعة آلاف قطعة مسدس تركية الصنع على متن سيارة نقل نوع «دينا» تحمل رقم ٥٨٠٠٢/٢ كان يقودها شخص يدعى عادل عبدالله صالح السقايف وبجانبه آخرون. وكشفت مصادر خاصة لـ«الميثاق» ان تلك الشحنة تعود لشخص يدعى محمد صالح الخبي وهو شخص يملك محلاً تجارياً في الحصبه وآخر من منطقة الشرة طريق خولان ويرتبط بعلاقة وطيدة مع حميد الأحمر.

ولم يتم ضبطه حتى الآن كما لم يتم ضبط من يقف وراء صفقات تهريب الأسلحة الأخرى.. كما ضبطت الاجهزة الامنية يوم أمس شحنة أسلحة نوع «قتاصة» كانت مخبأة في حاوية بضائع قادمة من تركيا أيضاً، وأفادت المعلومات ان السلطات الجمركية في ميناء عدن قد حرزت عدداً من الحاويات التجارية القادمة من تركيا متوقعة العثور على المزيد من شحنات الأسلحة فيها.

## «8» آلاف مسدس تركي وشبكة تنصت

# ضبط رابع شحنة أسلحة تابعة لحميد الأحمر خلال شهرين

### الحكومة تستر على المتورطين الحقيقيين وتماطل في اعلان التحقيقات

## شحنة حيس باسم «الخبي» يملك محلاً تجارياً في الحصبه

وأخرون.. مشيراً إلى أن الانتحاريين المجهزين للقيام بعمليات انتحارية ينتمون إلى عدد من المحافظات تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٢٠ سنة وتم تجنيدهم بواسطة مشائخ وشخصيات تدبّر بالبلاء لحميد الأحمر، ويتم منح الفرد منهم راتباً شهرياً ٦٠ ألف ريال ومصاريف يومية إلى جانب وعدهم بالاعتناء بأسرهم وعائلاتهم ومنحها شققاً سكنية في المشاريع السكنية التابعة لحميد الأحمر.

وكشف صدام عن خضوعهم لبرنامج إعداد نفسي وعقائدي يتولاه عدد من المشائخ التابعين لحزب الإصلاح كل يوم ساعتين بعد الفجر بالإضافة إلى كورسات تخدير بواسطة الأبر والحبوب التي تجعل الفرد منهم خاضعاً بالكامل للسيطرة ومستعداً أن ينفذ ما يؤمر به دون نقاش.

وعن كيفية تجنيده أوضح صدام في حديث لصحيفة «اليمن اليوم» انه كان عطلا عن العمل قبل نحو سنة فطلب من أحد المشائخ في مسقط رأسه ريمة أن يتوسط له لتجنيد في الفرقة الأولى مدرع فقبل عليه ولكن للعمل مع أسرة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وتم ذلك عن طريق الشيخ ربيش علي وهبان من الحيمه الذي أوصله إلى الشيخ حميد الأحمر وهناك قام بالتعهد على الولاء وتنفيذ كل ما يؤمر به.

وفي ذات السياق ضبطت تحريات اللواء «٥٥» حرس جمهوري في مديرية يريم محافظة إب الجمعة سيارة كانت تحمل اجهزة تنصت وتشويش على شبكات الاتصالات في البلاد اتضح ان السيارة الجيب تعود لحميد الأحمر كما أكد ذلك الفتيون الذين اعترفوا حينها.. على صعيد آخر كشف مجند في فريق الاغتيالات التابعة للقيادي في حزب الإصلاح حميد الأحمر عن وجود نحو ٤٥ انتحارياً يقبضون في أحد منازل صدام بحي الحصبه.

وقال صدام الواقدي «٢٠» عما أن أحد الانتحاريين الذين فروا من هذا المعسكر- إنه كان مكلفاً باغتيال الشيخ علي سنان الغولي بواسطة حزام ناسف بعد تهنيته نفسياً وعقائدياً لتنفيذ العملية عقب تعرفه بالشيخ الغولي وأخذ صورة معه في منزله.



Yemen-live.net